

بدرية تصور الوجود بدرية اذا كان تصور حقيقته بدرية ومع تنوع النتائج التصديقية
البدائية بان اليقين والاشياء لا يجتمعان ولا يرتفعان مسبوق بتصور الوجود والعدم
وخفايتها التي هي الاثنية المبرهن تصور ما على تصور الحالة والسابق على
البدائية اولى ان يكون بدرية وتصورات هذه الامور بدرية فيل هذا التصديقية
ان كان بدرية مطلقا اي جميع الاجزاء لم يحتمل كون الوجود بدرية التصور عليه
دليل فان من اجراء الوجود فيكون بدرية والبدية لا يحتاج اليه دليل والاى ان
لم يكون بدرية جميع اجزائه لم بهذا الدليل المذكور المدعى لانه اذا لم يكن بدرية مطلقا
يكون بعض اجزائه غير بدية فاحتمل ان يكون الوجود من ذلك البعض لا يلزم بدرية
فقط بدرية التصديقية مطلقا متوقفة على بدرية العلم باجزاءه لا على تصور العلم بدرية
وذلك لان العلم بالشيء غير العلم به فإزان يكون العلم بالشيء بدرية مع ان العلم به
لا يكون كذلك فالظن ان لفظ التصور لا فائدة فيه ويمكن ان يقال ان هذا التصديقية
ان علم انه بدرية مطلقا علم ان العلم باجزاءه بدية فعلم ان العلم بالوجود بدرية فعلم جميع
اخبار بدرية العلم بالوجود اليه دليل وان لم يعلم انه بدية مطلقا لم يعد لانه كما
ان يكون بعض اجزائه غير بدية والوجود منه بل يقال ان تصور على اصله دليل التصديقية
موقوف على تصور الجواب عسرا لا على حقيقة فلا يلزم من تصور بدرية تصور بدرية
عليه ايضا فالعلم ان الباطن على البدائية اولى بان يكون بدرية فان التصديقية الباطنية
مطلقة لا تفهم حكم العقل فيه الا على تصور ظرفية فإزان يكون كل من تصور ظرفية
او احدها بالكلية مع ان سابق على التصديقية الباطنية اقوال الهندس لم يتدر من

بدرية بدرية هذا التصديقية على بدرية جوهه بل من بدرية جميع اجزائه فلا بد من استوار
الثالث الوجود بسيط الامتناع توكيده عن الموصوف به امت الوجود واللا يلزم كون الوجود
جوهه نفسه وذكر بتاسيم نفسه على نفسه او بقصد اي المعلوم ويلزم من ذلك ان تصور
الوجود جوهه الوجود وذلك حال تحقق الملازمة بين الشيء وجزئته ومنه الجمع منه وبين بقصد
والملازمة تستلزم سلب منع الجمع ومنه الجمع يستلزم منع الملازمة كما نرى في موصوفه
فلا يحل ولا يرسم اذا لاشئ اعرف منه حتى يرسم به علمه كما يستقرأ المفردات وان
كان فالرسم لا يعرف كذا الحقيقة فممنوع تعريف كنهه عدم الوجود فيكون بدرية وفهمه
اما اولها فلانا سلم ان جزء الوجود اذا كان موجودا يلزم ان يكون الوجود جوهه نفسه
واما يلزم كما ان اعتبار الوجود مع المبرهن جوهه ومبرهنه واما ثانيا فلان في استدراكها
لان قوله لاشئ اعرف من الوجود يقتضي في المطر او ما نالها فلكونه مغنيا على الاستقراء وهو
لا يبيد النقيض واما رابعا فلانا سلم ان العلم لا يبيد الحقيقة فإخته ان لا يستلزم ذلك
لكن لا يلزم من ذلك امتناع امتناع العلم من رسمه على الرسم جوازا اعداده
الفرق ليقضنا بصحة الرسم على النفس من الله تعالى واما خامسا فلانا سلم
ان امتناع التعريف لا يستلزم الباطنية جوازا ان يكون من الاماميات التي لا يمكن
احاطة علم البشر بها الا كسما ولا بدرية الثالث يكون من منتهى مفهوم الوجود ووصف مشترك
بين جميع الموجودات عند الجمهور اسمها جمهور الحكماء او المتكلمين لكنه عند الحكماء مقول
بالشكل وعند المتكلمين بالتواطع وخالفهم الشيخ وقال بالاشارة اللفظية يعني ان
الموجودات ما هيئات مختلفة بل حقيقة لكن لفظ الوجود وضعها فمؤثر كنهها بالاشارة

سلب ص